الفصل الثالث

الفصل الثالث

رياض الأطفال فى مصر من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧

♣ تمهيد

أ – العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة على المجتمع المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ : ١٩٦٧.

ب – مؤسسات رياض الأطفال والتعليم فى مصر من عام ١٩٥٢ : ١٩٦٧.

ج – ميزانية الدولة للتعليم فى مصر من عام ١٩٥٢ : ١٩٦٧.

د – مدارس التربية الخاصة فى مصر من عام ١٩٥٢ : ١٩٦٧.

هـ – التعليم الخاص فى مصر من عام ١٩٥٢ : ١٩٦٧.

و – معلمات المرحلة الأولى من السلم التعليمى .

رياض الأطفال فى مصر فى الفترة ما بين ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧

♣ تمهيد:

ستعرض الباحثة فى هذا الفصل العوامل السياسية والاجتماعية التى طرأت على نظام التعليم فى مصر خلال هذه الفترة، وكيفية الاهتمام بالطفولة المبكرة فى مصر من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧ والتى تنتهى بافتتاح أول شعبة طفولة من قسم الاقتصاد المنزلى فى كلية البنات جامعة عين شمس لتخريج معلمات متخصصات فى مجال رياض الأطفال.

أولًا: العوامل السياسية والإجتماعية المؤثرة على المجتمع المصرى فى الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٦٧):

تميزت تلك الفترة بإثارة الكثير من الجدل بسبب سرعة التحولات والتغيرات الاجتماعية وحدتها وتناقضها؛ فقد قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتنقذ البلاد من التدهور الكبير الذى ساد الحياة سواء كان هذا التدهور سياسيًا أو اجتماعيًا، ولقد أعلنت الثورة منذ قيامها مبادئها الستة الآتية:

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه.
٢- القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال.
٣- القضاء على الاحتكار.
٤- إقامة عدالة اجتماعية سليمة.
٥- إقامة جيش وطنى قوى.
٦- إقامة حياة ديموقراطية سليمة[١].

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ألزمت مصر نفسها بتوسيع الفرص التعليمية في السعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وذلك بسرعة توسع الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتشجيع بناء المدارس[٢].

---

(١) حسن سلامه الفقى: مرجع سابق، ص٢١٩.

(2) Langsten, Ray, Tahra Hassan. January 2009. EDUCATION TRANSITIONS IN EGYPT: The Effects of Gender and Wealth. Cairo: Social Research Center, American University in Cairo. (P.1).

فالتعليم سلاح ذو حدين. فمن ناحية يمكن للدول الاستفادة من التعليم لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى ومن ناحية أخرى الحفاظ على النظام الاجتماعي [١].

وبذلك وجد العديد من المفكرين رؤيتهم إلى أن التعليم واحدة من أقوى طرق علاج العلل الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الأحيان التي ظهرت فى البلدان النامية.

وهذا ما أظهرته الدراسات بأن زيادة مستويات الحصول على التعليم، والتحصيل تتوافق مع المزيد من النمو الاقتصادي السريع، وتعزيز مستويات المعيشة، وحتى متوسط العمر المتوقع يزيد بحكم تحسن الوعي الصحي [٢].

وبدأ الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ حيث كان أول حركة تغيير جذرى تقوم بها حكومة الثورة، وكان دوافع هذا التغيير الرغبة فى تجريد الطبقة الحاكمة القديمة من مصدر قوتها[٣].

وصدر بعد قيام الثورة قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ الذى ينص على: " أن التعليم الابتدائى إلزاميٌ لجميع الأطفال من البنين والبنات من تمام السادسة إلى الثانية عشرة، ويُنَفَّذُ الإلزام من أول السنة الدراسية التى تلى بلوغ الطفل سن السادسة، ويظل قائمًا إلى نهاية العام الدراسى الذى يبلغ فى اثنائه اثنتى عشرة سنة"[٤]. وبذلك تم إلغاء رياض الأطفال لتوفير أماكن لاستيعاب التلاميذ فى التعليم الابتدائى لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، رغم أنه كان ينبغى النظر إلى تطوير رياض الأطفال على نحو أفضل، ولا سيما أن الأطفال الذين يدخلون المدرسة الابتدائية بعد رياض الأطفال يكونون أنضج جسميًا وعقليًا من نظائرهم الذين لم يلتحقوا برياض الأطفال.

وقد قابل ذلك صور أخرى من التعليم بمدارس الجاليات فكان منهج المدرسة الأمريكية نموذجًا من التعليم الأمريكي في ذلك الوقت، إلا أنه تضمن الفرنسية والعربية، واستخدمت الكتب

---

(1) Russell, Mona.2001. Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Vol. XXI Nos. 1&2.(P.50).

(2) Abdel-Aty, Lamis , Nancy Okail. July 2003. A SOCIO-ECONOMIC PROFILE OF EGYPT: EDUCATION (1980-2002). CENTRE FOR PROJECT EVALUATION & MACROECONOMIC ANALYSIS, PEMA. (P.1).

(٣) أحمد ثابت (١٩٩٥): المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ص ٢١٤.

(٤) الوقائع المصرية: القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى، العدد ٣٦ مكرر، ٢ مايو سنة ١٩٥٣.

المدرسية الأمريكية كلما كان ذلك ممكنًا، بحيث يُمَكِن الطلاب من سهولة التحرك من أو إلى مدرسة أمريكية أخرى[١].

وبفضل جهود الثورة منذ الخمسينات لمواجهة مشاكل الأمية انخفضت نسبة الأميين في عام ١٩٦٠ إلى ٧٣.٦ % مقارنة إلى ٧٩.٢ % في العام ١٩٤٧[٢].

وفى عام ١٩٥٤ زاد عدد النساء العاملات من ١٨ ألف إلى ٢٥ ألف امرأة[٣].، مما دعا الدولة إلى سَنِّ بعض القوانين والتشريعات التى تُقَدِّم الحماية والدعم لهن، والتى ظهرت فى السنوات التالية.

فإن انحياز تلك الثورة للأغلبية المظلومة، وتدشين سياسات اجتماعية واقتصادية لصالح الفقراء والطبقة الوسطى، وبالذات فى شريحتها الدنيا، أدى إلى بروز دور الجيش فى الحياة السياسية التى تميز بها الزعيم جمال عبد الناصر، ونجاحه فى إدارة أزمة ١٩٥٦ بطريقة أعادت قناة السويس إلى مصر، ووجهت ضربة قاسية لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل على المستوى السياسى[٤].

وقد عقب قانون٩١ لسنة ١٩٥٩ والذى نص مادته ١٣٩ على " يُلْزَمُ كلُّ صاحبِ مشروعٍ يستخدم مائة عاملة على الأقل أن ينشئ من حسابه الخاص دارًا للحضانة بنفس مبنى المصنع"[٥].

إلى جانب صدور القرار الوزارى قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ موضحًا ما يجب أن يلتزم به كل من صاحب العمل، الأم العاملة. وقد اشتمل القرار على ما يلى:

- يجب على كل صاحب عمل يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن ينشئ دارًا للحضانة لاستقبال أطفال العاملات الذين يتراوح سنهم بين ثلاثة شهور وست سنوات[٦].

---

(1) Tim Sullivan.2007. The Education of Americans in Egypt: The Villa Years: 1945-55. C.A.C History. Cairo. (P.1).

(2) Abdel-Atty, Salah. June 1997. Patterns And Dynamics Of The Pre-University Education In Egypt: A Developmental And Demographic Perspective. Unpublished Master Thesis. Cairo Demographic Centre. Cairo. (P.17).

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء: المرأة المصرية فى عشرين عاماً (١٩٥٢ – ١٩٧٢)، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، القاهرة، ص ٥١.

(٤) مصطفى علوى محمد (٢٠١٣): الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر، مجلة الديمقراطية، العدد رقم ٥٢، ٢٠١٣/١٠/٢١.

(٥) الوقائع المصرية: قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، العدد (٧) مكرر، ٧ أبريل ١٩٥٩.

(٦) الوقائع المصرية: قرار وزرى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن دور الحضانة، العدد ٣٤، ٢٧ أبريل ١٩٦١.

وظهرت جهود الثورة لإقامة مجتمع عربى اشتراكى ديموقراطى تتحقق فيه الديمقراطية الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية السياسية[١]. حيث تبنت الثورة فكراً خليطاً من الاتجاهات الاشتراكية والمبادئ الإسلامية من التراث الإسلامى، وتم تجميع هذا الخليط فى تنظيم أُطْلِقَ عليه الاتحاد الاشتراكى العربى عام ١٩٦٢، وأصبح يمثل تجمع لقوى الشعب العامل، والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات رافضًا فكرة ومفاهيم الصراع الطبقى دون وجود نظرية اقتصادية أو سياسية مرجعية لتحقيق تلك المبادئ[٢].

وقد كان من أهم التغييرات الاجتماعية التى تضمنتها "القوانين الاشتراكية" لسنة (١٩٦١) وكذلك "الميثاق الوطنى" لسنة (١٩٦٢) النص على تمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن خمسين فى المائة من المقاعد فى جميع المنظمات السياسية [٣].

وقد تأكد ذلك فى دستور سنة ١٩٦٤ الذى نص على أن: "مصر دولة عربية ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، والشعب المصرى جزءٌ من الأمة العربية[٤]".

وتجاوبت السياسة التعليمية مع مبادئ الثورة الشابة وتوجه التعليم الوجهه القومية، وأكدت على التوسع الكمى فى قاعدة التعليم لتحقيق العدالة الاجتماعية [٥].

وبعد قيام الثورة تغيرت كافة الأوضاع الاجتماعية فَقُضِىَ على الطبقة الحاكمة وطبقة الاقطاعيين والمحتكرين، واهتمت بالطبقة العامة من المثقفين والعمال والفلاحين.

ولذلك كان أول القوانين التى أصدرتها الثورة لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية هو قانون الاصلاح الزراعى، وقد حدد هذا القانون ملكية الأرض بما لايزيد على مائتى فدان[٦]؛ والتى كانت من أهم نتائجه:

١- تقليل الفوارق بين طبقات الشعب، وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية.

---

(١) حسن سلامه الفقى: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢) محمد أحمد درويش: مرجع سابق، ص ١٩١.

(٣) نزيه نصيف الأيوبى (١٩٨١): مصر فى ربع قرن (١٩٥٢- ١٩٧٧) دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى، بيروت.

(٤) الاعلان الدستورى: دستور ١٩٦٤، مارس ١٩٦٤، مادة ١.

(٥) محمد أحمد درويش: مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٦) حسن سلامه الفقى: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

٢- خلق طبقة جديدة من الملاك الصغار مما سيكون له أثر فى خلق بناء اجتماعى سليم فى التربية المصرية.

٣- كفالة الحرية السياسية للناخبين من الفلاحين.

٤- رفع مستوى معيشة العمال المزارعين بعد أن تقرر ألا يقل أجر العامل عن خمسة وعشرون قرشاً[١]".

واتجهت التربية فى عهد الثورة إلى تحقيق نمو الافراد الذين يستطيعون النهوض بالمجتمع أقصى درجات التقدم وبذلك تحددت أهداف التربية فى هذه المرحلة كما يلى:

١- تحقيق النمو المتناسق للأفراد من النواحى التعليمية، والجسمية، والاجتماعية، والخلقية، والوجدانية.

٢- إعداد التلميذ للحياة فى المجتمع الديمقراطى الاشتراكى حيث يكون تفكيره وسلوكه ديمقراطيًا اشتراكيًا عن طريق تشبعه بالمثل العليا الديمقراطية الاشتراكية.

٣- توجيه كل تلميذ فى دراسته بما يتفق مع استعداداته وقدراته.

٤- غرس الاتجاه نحو احترام العمل اليدوى فى نفوس التلاميذ.

٥- إعداد كل فرد لكسب عيشه بنفسه.

٦- توجيه التلاميذ لقضاء أوقات الفراغ بطريقة متميزة تساعد على استمرار نموهم.

٧- إسهام التلاميذ فى خدمة المجتمع المحلى الذى يعيش فيه والعمل على النهوض به.

٨- تنمية اعتزاز التلميذ بوطنه وتنمية مفاهيمه عن القومية العربية.

٩- تربية جيل يؤمن بقوميته وعروبته، ويؤمن بضرورة التعاون مع بنى الإنسان فى كل مكان من أجل سعادة البشرية، وتحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوب الأرض[٢].

وبذلك يكون من أبرز الملامح المميزة لأيدولوجية المجتمع فى عهد الثورة للمراحل التعليمية الأساسية إعطاء التعليم أولوية جادة، ووضعه فى مقدمة الأمور التى تَلْقَى اهتمامًا كبيرًا من الدولة.

فعملت الدولة على توفير الإمكانيات اللازمة للتعليم بالتخطيط الشامل لمراحل التعليم والمناهج والكتب الدراسية، وإعداد المعلم والخدمات التعليمية والثقافية والصحية ؛ وذلك إيمانًا من الثورة بأن التعليم هو خير ميدان يُسْتَثْمَرُ فيه المال لبناء الرجال[١].

---

(١) الحسانين إسماعيل محمد: مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) حسن سلامه الفقى: مرجع سابق، ص ٢٢٦، ٢٢٧.

ودخلت مصر مرحلةً جديدةً ذات طابع سياسى جديد فى عام ١٩٦٧ ؛ فقد كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ بمثابة ضربةٍ قاضيةٍ وقاسمةٍ لنظام عبدالناصر ؛ خاصةً بعد ظهور بعض المشكلات الاقتصادية، وانخفاض موارد مصر، وعملاتها الأجنبية، وتحويلها إلى الإنفاق العسكرى[٢].

مما أدى إلى انكسار التيارات الثقافية السائدة، وانحسار التيارات اليسارية المصرية، والتيارات الثقافية التى ازدهرت فى فترة التحول الاشتراكى. وظهرت على استحياء وفى الخفاء التيارات الإسلامية والتى تم تحجيمها فى هذه الفترة، وفى ٩ يونيه ١٩٦٧ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر التنحى عن الحكم، وخرجت مظاهرات حب من الجماهير تطالب الرئيس بالاستمرار فى الحكم[٣].

أى فى نهاية الأمر يمكن تلخيص تلك العوامل السياسية والاجتماعية فى الفترة من ١٩٥٢: ١٩٦٧ فى مجموعة من النقاط المرتبة وفق سَنِّ حدوثها وتوابعها: **شكل رقم (١)**

---

(١) سيد إبراهيم الجبار (١٩٧٧): تاريخ التعليم الحديث فى مصر وابعاده الثقافية، دار الغريب للطباعة والنشر، ص ٢٠٦.

(٢) هناء حلمى عبد الحميد (٢٠١٠): **تطور مناهج الفلسفة بالتعليم الثانوى العام فى ضوء التطورات المجتمعية فى مصر منذ عام (١٩٣٨ – ٢٠٠٧)، رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ص ٦٠.

(٣) محمد أحمد درويش: مرجع سابق، ص ١٩٣.

شكل (١)

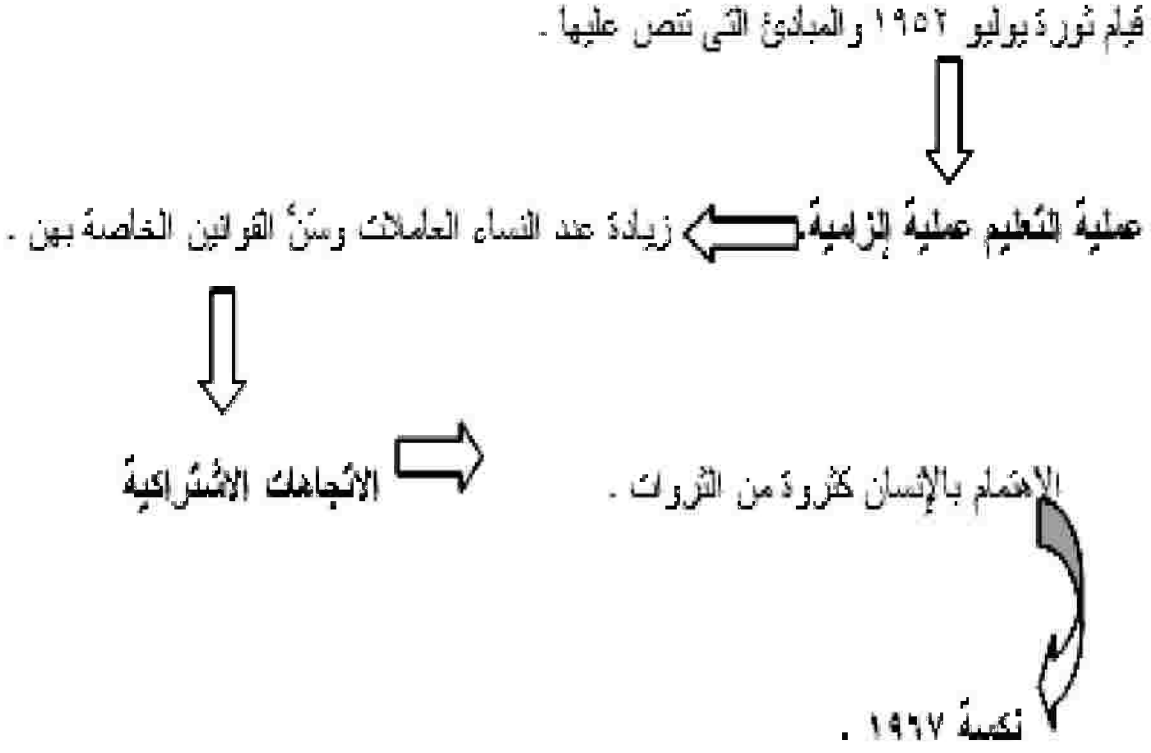
قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والمبادئ التى تنص عليها .
عملية التعليم عملية إلزامية
زيادة عدد النساء العاملات وسَنّ القوانين الخاصة بهن .
الاتجاهات الاشتراكية
الاهتمام بالإنسان كثروة من الثروات .
نكسة ١٩٦٧ .

ثانيًا: مؤسسات رياض الأطفال والتعليم فى مصر من عام ١٩٥٢: ١٩٦٧:

حين قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ اتخذت التعليم وسيلتها للنهوض بالبلاد، واتبعت سياسة تعليمية تخطيطية تستمد كيانها من أيديولوجية الثورة والتى تعمل على محو آثار الاستعمار، وبث روح القومية العربية فى أبناء المجتمع المصرى، فكان "هدفها الأول العمل على تعميم التعليم الابتدائى فى أقرب وقت مستطاع، وذلك التعليم يمثل الحد الذى لا غنى عنه لتهيئة الأطفال ليكونوا مواطنين مستنيرين قادرين على شق طريقهم فى الحياة العملية فى البيئة التى يعيشون فيها، وكان من الواجب أن تجعل لبرامج تعميم هذا التعليم الأسبقية على سائر الأهداف التعليمية، فالتوسع فى التعليم الثانوى والجامعى يجب أن يستمر ولكن بالقدر الذى تسمح به موارد البلاد وإمكانيتها من غير أن يؤدى إلى تعطيل تحقيق الهدف الأول"(١).

جاء الأمر بالتعلم من المفهوم الإسلامى عاماً شاملاً للجنس البشرى بنوعية وكافة مراحل حياته. فالعلم فريضة على كل مسلم ومسلمة.

إن الحق فى التعليم المجانى كمبدأ دستورى وإن كفلته الدولة على المستوى التشريعى إلا أن يتعين التسليم أيضاً بأن هناك فجوة بين الجانب التشريعى وبين مضمون ما يكفل فعلاً، فمبدأ مجانية التعليم وعدم تحمل الأسرة المصرية أعباء إضافية سواء كانت مالية أو نفسية يصعب القول بأنه قد تحقق إلى حد معقول، لا فى جانبه النفسى ولا فى الجانب المادى إذ تواجه عملية التعليم فى مصر مشاكل عديدة، أهمها ضعف القدرة الإستعابية للمدارس نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكانى فى الدولة ؛مما أدى إلى عدم استيعاب كل الأطفال الذين هم فى سن التعليم فى مرحلة التعليم الإلزامى(٢).

وفى عام ١٩٥٣ أُلْغِيَتْ رياضُ الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم وتحولت إلى مدارس ابتدائية لاستيعاب الأطفال الملزمين(٣)، بينما استمرت فصول رياض الأطفال فى المدارس الأجنبية (٣٢٩٨٩) طفلًا من بينهم (٢٧١٨٠) طفلًا مصرى الجنسية و(٥٨٠٩) أطفالٍ أجانب الجنسية (٤).

---

(١) إسماعيل محمود القبانى (١٩٥٨): دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ص٢٠٩-٢١٠.

(٢) نبيلة إسماعيل رسلان: مرجع سابق، ص ١٣١، ١٣٢..

(٣) أحمد حسن عبيد (١٩٧٩): فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسة التعليمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٢، ص ١٢٠.

(٤) وزارة التربية والتعليم – المراقبة العامة للمشروعات والاحصاء (١٩٥٤): إحصاء بأنواع التعليم المختلفة للعام الدراسى ١٩٥٢ – ١٩٥٣، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ص ٩٦.

وبعد أن ألغيت رياض الأطفال تقدمت كثير من الأمهات العاملات إلى وزارة التربية والتعليم يطالبن بإعادة النظر فى إنشاء مدارس للحضانة بمصروفات لرعاية أطفالهن قبل سن الإلزام [١].

وفى أول مايو عام ١٩٥٤ صدر قرارٌ وزاريٌ بإنشاء (٣٠) مدرسة حضانة فى جميع أنحاء الجمهورية وفقًا لحاجة الأهالى فى المحافظات والمديريات، وقد حدد هذا القرار سن القبول بهذه المؤسسات بين الثالثة والسادسة مع استثناء ثلاثة شهور بالزيادة أو النقصان، وذلك بعد الكشف الطبى على الأطفال، كما حدد مقدار المصروفات باثنى عشر جنيهًا عن كل طفل فى السنة، وجعل هذه المؤسسات خاضعة لإشراف إدارات التعليم الابتدائى بكل منطقة تعليمية[٢]، وعدد (٢٩٣) فصلًا وعدد الاطفال (٩٩٦٣) طفلًا، وفى عام ١٩٥٥ اصبح عدد الحضانات الأميرية (٢١) والحضانات الحرة الغير معانة (٧٢) بمجموع (٩٣) حضانة وعدد الفصول (٣٧٧) فصلًا وعدد الأطفال الملتحقين بها (١٣٣٩٧) طفلًا، وعدد المدرسون (٣٥٨) معلمة وكان هناك (١٢) معلمًا يعملون فى مدارس الحضانات الغير معانه[٣].

وظهرت جهود وزارة الشئون الاجتماعية فى الإشراف على دور الحضانة التى أنشأتها الجمعيات الخيرية، والتى كانت تمنح تلك الجمعيات الإعانات التى تمكنها من المُضِى قدمًا فى نشاطها، وقد كان نتيجة ذلك أن حدث تسابقٌ كبيرٌ بين الجمعيات الأهلية لإنشاء دور حضانة، لذا أخذ عددها يزداد بدرجة ملحوظة، ودَفْع حركة إنشاء دور الحضانة فى الريف المصرى[٤].

كما ساهمت وزارة العمل فى عام ١٩٥٩ فى تنشيط حركة إنشاء دور الحضانة على الصعيد القومى ؛ إذ أنه نتيجة اتجاه الدولة إلى التصنيع، وما شهده المجتمع من تطور اجتماعى واقتصادى زادت معه أعداد النساء العاملات زيادةً ملحوظةً، أصدرت وزارة القوى العاملة قانونًا ينص على: " يلزم على كل صاحب مشروع يستخدم مائة عاملة على الأقل أن ينشئ من حسابه الخاص دارًا للحضانة بنفس مبنى المصنع"[٥].

---

(١) فوزية السيد على: مرجع سابق، ١٩٧٠، ص ٣٢٦.

(٢) وزارة التربية والتعليم – مكتب المستشار الفنى: تقرير عن تطور التربية والتعليم فى الجمهورية المصرية خلال عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ص ١١.

(٣) وزارة التربية والتعليم – إدارة الإحصاء (١٩٥٦): المفكرة الإحصائية للتعليم فى العام الدراسى ٥٥ \ ١٩٥٦، ص ٢، ٣.

(٤) أميمة حلمى عبدالحميد: مرجع سابق، ص ٦٤ – ٦٥.

(٥) الوقائع المصرية: قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، العدد (٧) مكرر، ٧ أبريل ١٩٥٩

ويتضح مما سبق تعدد الأسماء التى أطلقت على المؤسسة التى تستقبل وترعى الأطفال من سن الثالثة أو الرابعة إلى سن السادسة أو السابعة أى سن ما قبل المدرسة الابتدائية ؛ فبعد أن كان يُطْلَقُ عليها منذ نشأتها مصطلح رياض الأطفال، فنجد اختفاء هذا المصطلح بعد أن أُلِغْيَتْ تلك المؤسسة التى كانت تُعْرَفُ برياض الأطفال بعد صدور قانون إلزامية التعليم الابتدائى من سن السادسة.

ثم نلاحظ بعد ذلك ظهور مصطلحٍ جديدٍ وهو مدارس الحضانة التى كانت تستقبل الأطفال قبل سن الإلزام (٣ – ٦ سنوات)، وذلك بموجب القرار الوزارى الذى صدر أول مايو ١٩٥٤، هذا فى الوقت نفسه الذى يطلق اسم "دار الحضانة" على نفس المؤسسة التى ترعى الأطفال فى نفس المرحلة العمرية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية.

وفى العام الدراسى ١٩٦٠ / ١٩٦١ أصبح عدد فصول الحضانة (٢٤١) فصلًا وعدد الأطفال الملتحقين بها (٨٢٦٨) طفلًا، وفى عام ١٩٦١/ ١٩٦٢ أصبحت عدد مدارس الحضانة الرسمية والخاصة غير معانة (٧٥) وعدد (٢٧١) فصلًا وعدد الأطفال (٩٥٥٣) طفلًا، وعدد المدرسون (٦) من الذكور بالمدارس الخاصة غير المعانة و(٢٧٩) من الإناث بالمدارس الرسمية والخاصة غير المعانة[١].

وبمقارنة مدارس الحضانة الفترة (١٩٥٥ – ١٩٦٠) نجد أنه قد تقلصت عدد الفصول لأقصى درجة لها، ولكن يتخللها فى بعض الأعوام زيادةٌ فى عدد الفصول ثم التقلص مرة اخرى، ثم تأرجحت عدد الفصول للزيادة مرة أخرى فى العام الدراسى (١٩٦١ / ١٩٦٢) مما يدل على عدم وضوح الرؤية لدي المسئولين في وزارة التربية والتعليم بأهمية وفلسفة هذه المرحلة، أوضح " ياسر زكريا " فى أن أهداف وزارة التربية والتعليم كانت تقتصر على إعداد الأطفال للتعليم الابتدائي[٢]، وجدول (١٢) التالي يوضح إحصاءات مدارس الحضانة في تلك المرحلة.

---

(١) وزارة التربية والتعليم – إدارة الاحصاء (١٩٦٣): المفكرة الإحصائية للتعليم ١٩٦٢/١٩٦١، القاهرة، ص ٢، ٤.

(٢) ياسر زكريا عبد الهادى (٢٠١١): **مؤسسات رياض الأطفال فى مصر وإسرائيل (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية ، ص ٧١.

جدول (١٢)

تطور عدد فصول الحضانة بين عامى ١٩٥٤: ١٩٦٢

السنة	عدد الفصول	التلاميذ		
		بنون	بنات	الإجمالى
١٩٥٤ / ١٩٥٥	٢٩٣	٦١٠٤	٣٨٥٩	٩٩٦٣
١٩٥٥ / ١٩٥٦	٣٧٧	٨٢٤٧	٥١٥٠	١٣٣٩٧
١٩٥٦ / ١٩٥٧[١]	٢٤٠	٤٦٩٨	٢٧٣١	٧٤٢٩
١٩٥٧ / ١٩٥٨[٢]	٣٣٦	٦٧٩١	٤٤٥٤	١١٢٤٥
١٩٥٨ / ١٩٥٩[٣]	٣٦١	٧٢٢٨	٤٧٢٢	١١٩٥٠
١٩٥٩ / ١٩٦٠[٤]	٣٦٠	٧٦٥٧	٥٠٥٧	١٢٧١٤
١٩٦٠ / ١٩٦١	٢٤١	٥٠١٠	٣٢٥٨	٨٢٦٨
١٩٦١ / ١٩٦٢	٢٧١	٥٧٤٦	٣٨٠٧	٩٥٥٣

(١) وزارة التربية والتعليم – مكتب المستشار الفنى (١٩٥٨): تقرير عن تطور التربية والتعليم ١٩٥٧ – ١٩٥٨، مركز الوثائق التربوية، ص ٨٤.

(٢) وزارة التربية والتعليم، المرجع السابق، ص ٨٦.

(3) http://services.moe.gov.eg/historical_a/58-59.htm (on:26/4/2014)

(٤) محمد أحمد درويش (٢٠١٣): حالة التعليم فى مصر من عام ١٥١٧ إلى ٢٠١٣ مدخل نقدى تاريخى، عالم الكتب، القاهرة ، ص٢٢٣.

جدول (١٣)

تطور عدد فصول الحضانة بين عامى ١٩٦٢: ١٩٦٧

السنة	عدد الفصول	عدد التلاميذ		
		بنون	بنات	الإجمالى
١٩٦٢/١٩٦٣[١]	٥٠٥	٩٦٤٥	٨٦٢١	١٨٢٦٦
١٩٦٣/١٩٦٤[٢]	٥٣٢	١٠٤٩٧	٩٣٣١	١٩٨٢٨
١٩٦٤/١٩٦٥[٣]	٥٨٩	١١٥٥٠	١١٠٤٣	٢٢٥٩٣
١٩٦٥/١٩٦٦[٤]	٦٢٨	١٢٧٩٤	١٢٣٣٨	٢٥١٣٢
١٩٦٦/١٩٦٧[٥]	٦٨٢	١٣٩٨٤	١٣٣٣٩	٢٧٣٢٣
١٩٦٧/١٩٦٨[٦]	٦٢٠	١٢٠٨٠	١٢٠٧٨	٢٤١٥٨

ويوضح جدول (١٣) زيادة فى عدد الفصول بشكل ملحوظ وزيادة اعداد الأطفال الملتحقين بفصول الحضانة، وعند ملاحظة عدد الأطفال من البنين ومقارنتها بعدد الأطفال من البنات، نجد أن الاختلاف بين الأعداد ضئيلٌ، وهذا تطور عن السنوات السابقة الذى يدل على بدء تفهم المجتمع لأهمية تعليم البنات مثل البنين)

ثم تلى ذلك صدور قانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ والذى نص على إشراف وزارة الشئون الاجتماعية على جميع الحضانات التى تتبع الجمعيات الأهلية الْمشَهَّرة [٧].

---

(1) http://services.moe.gov.eg/historical_a/62-63.htm (on: 2/5/2014)

(2) http://services.moe.gov.eg/historical_a/63-64.htm (on: 2/5/2014)

(3) http://services.moe.gov.eg/historical_a/64-65.htm (on: 2/5/2014)

(4) http://services.moe.gov.eg/historical_a/65-66.htm (on: 2/5/2014)

(5) http://services.moe.gov.eg/historical_a/66-67.htm (on: 2/5/2014)

(6) http://services.moe.gov.eg/historical_a/67-68.htm (on: 2/5/2014)

(٧) جمهورية مصر العربية (١٩٩٦): قانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ – بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ط ٨، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

وبصدور القرار الوزارى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤، والذى حدد الشروط الواجب توافرها فى دار الحضانة، أهدافها، إجراءات القبول بها وإدارتها ونظام العمل بها، والبرامج التى ينبغى أن تقدم لرعاية الأطفال بهذه الدور، والذى قد أشار إلى تعريف دار الحضانة التابعة لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية بأنها "مؤسسة اجتماعية تُنْشَأُ لرعاية الأطفال قبل سن الإلزام، حيث تقوم بالرعاية البديلة عن الأسرة بعض الوقت أو كل الوقت، وفقًا لظروف الأسرة الاجتماعية واحتياجات الأطفال فى مرحلة النمو التى يمرون بها" (١).

واستمر الإشراف على مدارس الحضانة الرسمية من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم حتى عام ١٩٦٥، ثم بدء الاهتمام بالطفولة المبكرة مرةً أخرى عندما تم افتتاح شعبةٍ جديدةٍ وهى شعبة طفولة قسم اقتصاد منزلى كلية البنات – جامعة عين شمس – عام ١٩٦٧، وذلك رغم صعاب المرحلة التى كانت تمر بها جمهورية مصر العربية نتيجة الهزيمة التى تعرض لها جيش البلاد.

ثالثًا: ميزانية الدولة للتعليم فى مصر من عام ١٩٥٢: ١٩٦٧:

ونتيجة لاهتمام الدولة بنشر التعليم الابتدائى فقد أدى لزيادة ميزانية الوزارة ككل، وزيادة المخصص لميزانية التعليم الإبتدائى بصفة خاصة.ففى عام ١٩٥٣– ١٩٥٤ أصبحت ميزانية وزارة المعارف ٢٦.٤٣٤.٩٠٠ جنيه والمخصص منها للتعليم الابتدائى ١١.٨١٢.٠٠٠ جنيه، أى بنسبة ٤٤,٦٨% من إجمالى ميزانية الوزارة، واستمرت الزيادة فى اطراد مع زيادة عدد الأطفال فى سن الإلزام بدرجة كبيرة نتيجة الزيادة السكانية، وفى عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠ أصبحت ميزانية وزارة التربية والتعليم ٤٢.٣٤٤.٠٠٠ جنيه والمخصص للتعليم الابتدائى ٢٠.٢٦٤.٠٠٠ جنيه، أى بنسبة ٤٧,٩%، وفى عام ١٩٦٤ – ١٩٦٥ أصبحت ميزانية وزارة التربية والتعليم ٦٨.٠٩٥.٣٠٦ جنيه والمخصص للتعليم الابتدائى ٣٠.٢٥٠.٠٠٠ جنيه بنسبة ٤٤,٤٢% من إجمالى ميزانية الوزارة، ويتضح من ذلك أن المُخَصَّصَ من الميزانية للتعليم الابتدائى يصل إلى قرب نصف الميزانية المخصصه لوزارة التربية والتعليم ككل.

ويتضح تطور ميزانية التعليم الابتدائى التى أولت لها الدولة الاهتمام فى جدول (١٤) التالى:

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : قرار وزرى رقم ١٤٨– بشأن لائحة دور الحضانة، ١٠ نوفمبر ١٩٦٤.

جدول (١٤)

تطور ميزانية التعليم الإبتدائى (*)

السنة	ميزانية وزارة التربية والتعليم	ميزانية التعليم الإبتدائى	النسبة
	جنيه	جنيه	
١٩٥٣-١٩٥٤	٢٦,٤٣٤,٩٠٠	١١,٨١٢,٠٠٠	%٤٤,٦٨
١٩٥٩-١٩٦٠	٤٢,٣٤٤,٠٠٠	٢٠,٢٦٤,٠٠٠	%٤٧,٩
١٩٦٤-١٩٦٥	٦٨,٠٩٥,٣٠٦	٣٠,٢٥٠,٠٠٠	%٤٤,٤٢

رابعًا: مدارس التربية الخاصة فى مصر من عام ١٩٥٢: ١٩٦٧:

وتحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص الذى يتيح لكل مواطن تنمية استعداداته وقدراته إلى اقصى ما يستطيع، عملت الوزارة التربية على إنشاء مدارس خاصة للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة من الصم، والبكم، والمكفوفين، وضعاف العقول.

وفى عام ١٩٦٠ أَنْشَأَت الوزارة قسمًا للحضانة ملحقًا بمعهد الأمل (للصم) الخاص بالزمالك، والتعليم فى هذا القسم بمصروفات تبلغ قيمتها ٤٠ جنيهًا للداخلية و٢٠ جنيهًا للخارجية، وذلك علاوة على الرسوم الإضافية التى تقررها الوزارة نظيرًا للتأمين الصحى – النشاط الرياضى – التأمين الاجتماعى – تأمين الأثاث للأقسام الداخلية[١].

خامساً: التعليم الخاص فى مصر من عام ١٩٥٢: ١٩٦٧:

ولقد أصبح اسم التعليم الخاص منذ ١٩٥٨ يُطْلَقُ على كلٍّ من المدارس الخاصة (الحرة) والمدارس الأجنبية، وأنشئت إدارة لكل من المدارس الأجنبية والحرة، أطلق عليها اسم إدارة التعليم الخاص، كما عملت على خفض مصروفات بعض مدارس التعليم الخاص التى ثَبُتَ مغالاتها فى فرض المصروفات.؛ وبذلك شجعت الدولة التلاميذ الذين لم يقبلوا بمدارس الحكومة المجانية على الاستمرار فى دراستهم، وتقوم الوزارة أيضًا بصرف إعانات مالية للمدارس التى تؤدى رسالتها التربوية،

(*) **المصدر**: حسن سلامة الفقى، مرجع سابق، ١٩٧١، ص٢٣٦.

(١) محمد خيرى حرى، زينب محمود محرز (١٩٦١): نظام التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ص ٢٨.

وبالنسبة للمدارس الأجنبية صدر القانون رقم ١٦٠ لتعريب المدارس الأجنبية مُقِرًّا بأن ملكية المدارس وهيئة التدريس وإدارتها يجب أن تكون مصرية، وأصبحت الاستعانة بالأجانب تقتصر على تدريسهم للغات بلادهم[١].

سادسًا: معلمات المرحلة الأولى من السلم التعليمى:

اهتمت الوزارة بالتوسع فى هذه الفترة بإعداد المعلمات ليقمن بالتدريس فى السنوات الأربع الأولى بالمدارس الابتدائية، وتستند فكرة تأنيث هيئات التدريس بالمدارس الابتدائية إلى "أن المعلمة أقدر من المعلم على رعاية الأطفال فى سن الدراسة الأولى وأكثر تجاوباً معهم بحكم طبيعتها"[٢].

♣ الخاتمة

لقد شهد نظام التعليم فى هذه الفترة تغييرات وتعديلات وذلك ناتج عن العوامل السياسية والاجتماعية التى تمر بمصر من قيام ثورة ١٩٥٢ التى ألزمت نفسها بإتاحة فرص التعليم لكل مواطن، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للبنين وللبنات وفى القرى والمدن، وإذابة الفوارق الطبقية وخاصةً فى التعليم.

بعد إلغاء رياض الأطفال ١٩٥٣ ظهرت مؤسسة أخرى وهى (الحضانة) وأصبح منها ما هو رسمى تشرف عليه وزارة التربية والتعليم، وهناك دور الحضانة التى أنشأتها الجمعيات الخيرية والتى أشرفت عليها وزارة الشئون الاجتماعية، وقد شجعت وزارة العمل ١٩٥٩ إنشاء دور الحضانة على الصعيد القومى لخدمة أطفال الأمهات العاملات.

وفى عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس والعمل على تمصير الشركات والمدارس فى مصر عملت على الإشراف على المدارس الأجنبية وتمصير العاملين والإداريين بها، والاستعانة بالجانب الأجنبى فى تدريس مواد اللغات الخاصة ببلادهم فقط.

وفى نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ للجيش المصرى واحتلال الجيش الإسرائيلى لسيناء ومنع الموارد والدخل الذى كان يعتمد عليه البلاد من قناة السويس فكانت ضربة قاسمة للوطن العربى كله، والذى جعلهم يتخذون اتجاهات سياسيةً واجتماعيةً جديدةً فى الفترة التالية.

---

(١) وزارة التربية والتعليم (١٩٦٠): التربية والتعليم فى عشر سنوات منذ قيام الثورة وفى ظل الوحدة من ١٩٥٥/٥٤ حتى ١٩٦٥/٦٤، القاهرة، ص ٩٧.

(٢) حسن سلامة الفقى: مرجع سابق، ص ٢٥٩.

ورغم هذه النكسة وتأثير ذلك على مستوى المعيشة الذى ظل منخفض، استمر جمال عبد الناصر محاولًا الاهتمام بالتعليم لتحسين الأوضاع الاجتماعية للبلاد، وقد افتتح شعبةً جديدة فى قسم الاقتصاد المنزلى بكلية البنات – جامعة عين شمس – خاص بتربية الطفل والاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال، لتخريج معلمات متخصصات متدربات فى هذا المجال.

وعملت الحكومة على دعم المدارس الخاصة وتقديم الاعانات لها على أن تقدم مهامها التعليمية على أكمل وجه وعدم المغالاة فى المصروفات.